

لم يعد يأتي الجديد من ليبيا

ملاحم الفشل تكمن في تكليف سياسيي التقسيم القبلي والمناطق بصناعة مستقبل البلاد



طرابلس تعريف باهر لبلد الطيوب

ححصص مناطقية بدلا من أن تكون وفق وطنية الكفاءات الليبية بغض النظر عن خلفيتهم القبلية أو الجغرافية.



يوسف خاتيب
الأممي الجديد إلى ليبيا
أمام مهمة غاية في الصعوبة

وبمقتضى هذا التوزيع ستحصل طرابلس (منطقة الغرب) على مناصب النائب العام، وديوان المحاسبة، وفزان (الجنوب) على المحكمة العليا، وهدية مكافئة الفساد، وبرقة (الشرق) على المصرف المركزي، وهدية الرقابة الإدارية.

ما ينتظر كويتش

السياسيون كانوا متفائلة عند أشد موافقة التشاؤم، هكذا تفترض علوم السياسة، لذلك، بدت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وهو يعلن تعيين السلوفاكي يان كويتش مبعوثا إلى ليبيا. لكن الليبيين لا ينظرون بعين الأمل إلى كويتش كمتكامل مكر عن فشل من كان قبله في المهمة، بينما لا يخفي غالبية المراقبين مخاوفهم مما ينتظره في ليبيا، ليضاف إلى فشل مهامه السابقة في العراق ولبنان. نفس الفشل رافق غسان سلامة المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا. الوثائق بمقتضى التقسيم في ليبيا، لجمع الأطراف المتناحرة ليس حل للبلاد التي عجزت على مدار عقود عن مد سكة حديد تربط طرابلس بينغازي.

إن لم يُغلب السياسيون الليبيون وطنيتهم على المسميات الأخرى، مثلا للعمل، فإنهم مهما اتفقوا أمام العديسات وفي البرلمانات المقتسمة وقاعات المخططات الدولية، سيقفون الممثل الشرعي للتقسيم، ولسوء حظ الذين ثاروا على القذافي أن رجال الدين والقبائل تسيدوا المشهد، ولم يحدث عبر التاريخ أن استطاعت القبيلة أو رجال الدين بناء دولة.

في منتصف سبعينات القرن الماضي ترجم صديقي الصحافي الراحل عمر السنوسي من سيارته، وبم وجهه نحو المتوسط، ثم استدار باتجاه السرايا الحمراء، وقال انظر يا كرم "كم تبدو طرابلس جميلة"، فعل ذلك قبله الشاعر الراحل علي صديقي عبدالقادر عندما جعل بيوت ليبيا في "بلد الطيوب" الأقرط في أذن السماء!

هذا الحلم الوطني كان يراود الراحلين عبدالكريم الدنعا وبوالقاسم القوييري كي تتحرر مصراتة من قبليتها، فيما دفع منصور بوشناق من بني وليد سنوات من عمره خلف القضبان لأنه لمح للحرية في إحدى صحفياته، وكان الشاعر الراحل علي الفزاني يتوق لأسفار المدينة المضيفة من بنغازي، ويعونه على البلاد برمتها. حتى جيلاني طريشان رضى قصاده في المحيط، وفضل بلدة الجريان الهادئة ليמות فيها، على كل صحب أيرلندا.

لكن كل تلك الأحلام الوطنية الليبية وُثدت بالأسس من قبل معمر القذافي، ويستمر وادها اليوم على أيدي السياسيين ورجال الدين في البلاد التي لم تعد تحقق نبوءة أبوالتاريخ هيروودوت، عندما يستمر غياب الجديد عن ليبيا.

فوق أي اعتبار قبلي أو عرقي آخر. كانوا يمثلون قبائلهم ومناطقهم أكثر من كونهم ممثلا شرعا لليبيتهم. وليام تدر كان كل الذين جمعتهم من الطبقة السياسية وفق خلفيتهم المناطقية والقبائلية، استفادوا كثيرا مما يجري من تقسيم جغرافي وسياسي، وليس سهلا عليهم التفريط بهذا الهيكل التقسيمي الذي يحقق مصالحهم غير الوطنية.

عرفت ستيغاني عن قرب أن ليبيا غارقة بالفوضى، واعترفت الأسبوع الماضي في حديث لها مع المحرر الدبلوماسي في صحيفة "الغارديان" البريطانية باتريك وينتور، أن هناك 20 ألفا من المرتزقة الأجانب موزعون على سلطتي حكومة الوفاق التي تتخذ طرابلس مقرا، وسلطة يمثلها المشير خليفة حفتر في شرق البلاد ويدعمها البرلمان المنتخب. فلا تركيا الداعمة لحكومة الوفاق تريد سحب مرتزقاتها، ولا روسيا الداعمة لحفتر راغبة أيضا. فمع أي سيادة ليبيا يمكن أن نتحدث بعدها. وعن أي حلول متفائلة لبلاد لا يمكن أن يؤمن سياسيوها أسوة بالقدافي، بالعمل الجماعي والتبادل السلمي للسلطة!

قبل يومين بدا اتفاق المتحاورين الليبيين بمدينة بوزنيقة المغربية، وكانه إنجازا! لكنه في حقيقة الأمر يشرع للخلاف المستقبلي أكثر عندما يتم تقسيم المناصب السيادية وكأنها

في المقابل، يقول دربور إن "دخول باشاغا من باب حزب العدالة والبناء الذي يقود عملية سياسية دون فوز في انتخابات، يعتبر نوعا من اللعب خلف الكواليس، وهذا لا يدفع إلى الاستقرار الذي نامله، بل سيخلق صراعا وأزمة، ولا يمكن القبول بذلك في أي عملية سياسية".

لكن أكد أن السراج من جهته مساهم بشكل أو بآخر في عدم إحداث استقرار، لأنه لا يريد تسليم السلطة، لديه مستشارون ينصحونه دائما بالانفراد وإصدار بعض القوانين والقرارات التي لا تخدم المصلحة العامة، وتدفع باستمرار وجوده في السلطة.

ويبدو أن هذا الوضع قد يدفع جهات ومناطق قد تكون غير محسوبة إلى التدخل والمطالبة بحقها في المشاركة في هذه المقاسمات، ولذلك ثمة من يرى أنه من الضروري التنافس بشكل ديمقراطي في الاستحقاقات المقبلة، مع القيام ببعض التعديلات في السلطة التنفيذية. فقط

شوقا إلى سررت غربا ومدينة الكفرة جنوبا، تطالب بإقليم رابع تحت اسم "برقة البيضاء" إلى جانب الأقاليم الثلاثة الأخرى: طرابلس وفزان وبرقة الحمراء! ولأن التاريخ يمثل درسا أكثر من أي شيء آخر عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم السياسية، يبدو أننا بحاجة إلى التاريخ الليبي اليوم أكثر من أي وقت مضى للتفكير في الوحدة الجغرافية، مع التفاوض الدولي بشأن الاتفاق السياسي بين الأطراف المتنازعة والاتفاق على إجراء استفتاء على الدستور قبل الانتخابات العامة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل برعاية الأمم المتحدة.

وعندما عرضت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإبارة ستيغاني وليامز على الليبيين قبل السياسية في ليبيا، لأن كل الذين اتفقوا على استفتاء الدستور، بغض النظر عن عناوينهم السياسية والمناطقية، لم يجعلوا وطنيتهم

ضعيفة القذافي تجاه الليبيين بقيت مستقرة، يعلنها وفق حاجته السياسية، ويلعب عليها كلما أراد ذلك، لكنه عندما شعر باقتراب نهاية مشروعه أعلنها دون مواربة على الشائعات، بإعادة الخلاف التاريخي الذي لم يُنس أصلا، بين مصراتة وبني وليد. وقال "أنا أدرك أن مصراتة لا يمكن أن تحب أو تتفق مع بني وليد!" كانت مصراتة آنذاك تخرج عن سطوته عام 2011.

مصراتة نفسها لا تعترف بتاريخ الجهاد الليبي عندما يتجاوز المؤرخون دورها، وتصر أن رمضان السويحلي، الذي قتل بطريقة غامضة يتهم فيها بعض المؤرخين قبائل بني وليد، هو رائد الجهاد. ذلك الخلاف الممتد منذ قرن كامل انعكس على طبيعة الثورة الليبية التي أسقطت نظام القذافي عام 2011، عندما يتعلق الأمر بعلاقة بين مدينتين مثل مصراتة وبني وليد.

بينما جعل السياسيون الجدد ورجال الدين والقبائل المتسيديون على المشهد اليوم، أنفسهم معادلا مستمرا لفشل القذافي، عندما اتخذوا القبائلية والمناطقية مثلا لشاريعهم في بناء دولة، من دون أن يتخلوا عن خلافاتهم الموروثة. وبقيت الوطنية الليبية في هامش كل تعريفاتهم في صناعة مستقبل البلاد! فإذا كان الفشل في جمع مصراتة وبني وليد كمدينتين ليبيتين لا يتعدان عن بعضهما أكثر من 130 كلم، استمر كل تلك العقود، هل بمقدور الطبقة السياسية المتناحرة على كل شيء إلا الوطنية الليبية، أن تجمع قبائل البلاد المتناحرة وتفتح الطريق للتسامح بين طرابلس وبنغازي!

إقليم رابع

اليوم بتنا نسمع، بالتزامن مع نبذة التفاؤل السياسية الدولية للحل في ليبيا التي تعاني التقسيم والفوضى، أن قبائل الجنوب الشرقي الممتد من مدينة أجدابيا



ستيفاني وليامز تدرك أن الأطراف السياسية لا تمثل حلا حقيقيا للمعضلة القبلية في ليبيا، لأن الذين اتفقوا على استفتاء الدستور، بغض النظر عن انتماءاتهم، لم يجعلوا وطنيتهم فوق أي اعتبار قبلي أو عرقي

مع التفاؤل الدولي بشأن الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية المتنازعة والاتفاق على إجراء استفتاء على الدستور قبل الانتخابات العامة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل برعاية الأمم المتحدة، وتعيين السلوفاكي يان كويتش مبعوثا إلى ليبيا، لا يثق الليبيون كثيرا بمستقبل بلادهم بغياب التعريف الوطني كجامع وموحد لهم، فسياسيو التقسيم مستمرون في إدارة العملية السياسية وبرعاية دولية.

الاقتصادية لربط أوصال البلاد، لكن وفق نفس هذا التقويم فإن العقيد معمر القذافي لم يكن يريد ذلك أصلا، وكان يدفع باتجاه تقسيم البلاد قبائليا من أجل مصلحة سياسية أجنبية. وإلا كيف نفسر بأنه لم توجد على مدار أربعين عاما من حكمه، فكرة مشروع يربط الأقاليم الثلاثة بسلك حديدية حديثة على الرغم من الثروة الهائلة التي امتلكتها ليبيا في عهده.

لقد أعقد القذافي على مشروع النهج الصناعي المشكوك في جدواه ولم يفكر بأن يجعل الرحلة من طرابلس إلى بنغازي تستغرق بضع ساعات بالقطار، بدلا من أن تأخذ يوما كاملا في السيارة، لأنه يدرك أن الجغرافيا الموحدة قادرة على تغيير التاريخ وإخضاع السياسة لسلطونها. وهو لا يريد ذلك.

لقد قدم الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة درسا سياسيا للقذافي عندما عرض العقيد عليه الوحدة بين البلدين عام 1972. وضع بورقيبة يد العقيد الشاب آنذاك على الدرس الوطني الأهم في تاريخه السياسي، مطالبا إياه بتوحيد المجتمع قبل التحدث عن توحيد البلدان العربية. وقال له عليك أن ترفع من مستوى الوطنية، فليبيا غير موحدة، وهي بحاجة لتوحيد قبائلها الممتدة عبر صحراء شاسعة من طرابلس إلى برقة.

ولأن القذافي لا يعتد بالدروس الوطنية كعادته، قلب وجهه وغادر تونس، وفشل في بناء دولة وطنية تمتلك ثروة هائلة، بل الأكثر من ذلك قضى على مفاهيم الدولة التي تركها النظام الملكي. فيما نجح بورقيبة في صناعة أسس دولة وطنية في تونس بإمكانيات متواضعة.



كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

لندن - يمكن أن يمنحنا أطول ساحل على البحر المتوسط درسا سياسيا يفوق بكثير القيمة الجغرافية التي يمثلها هذا الطريق الممتد على مسافة 1955 كلم من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية. ليبيا التي تنبأ بجديدها الدائم المؤرخ الإغريقي هيروودوت في القرن الخامس قبل الميلاد، محظوظة بهذا الساحل التاسع، لكنه لا يمثل في حقيقة الأمر غير خيبة سياسية مستمرة مقابل قيمته الجغرافية المغتبية عمدا، ليجرد أن تعرف أن هذا الساحل الذي يربط غرب ليبيا بشرقها وتمتد على جانبه المن لم يحظ بسكة حديد وقطارات يوقظ صغبرها البحر النائم!

عشرون ألفا من المرتزقة الأجانب موزعون على سلطتي حكومة الوفاق غربا، والمشير خليفة حفتر شرقا

القطارات مثل الطرق شرابيين المدن ووسيلة لتوحيد البلاد بغض النظر عن خلفية سكانها، وتتقطع أوصال البلدان مجرد قطع شرابيين توصلها. وفي ليبيا ليست الطرقات مقطعة الأوصال فحسب، بل إن القطيعة الاجتماعية والقبائلية "غير الظاهرة" تحول أو لا تتشجع على مد سكة حديد تربط رأس جدير على الحدود التونسية مع طبرق على الحدود المصرية.

ربط الأقاليم

لم تجرؤ الحكومات التي مرت على ليبيا منذ الاحتلال الإيطالي على التفكير بهكذا مشروع حيوي يربط إقليم طرابلس بفزان وبرقة، فقد كانت هناك حاجة وطنية ماسة وفاعلة تسبق المشاريع الاقتصادية. لم يكن بمقدور الحكومات رفع منسوبها، أو لأنها لا تريد ذلك أصلا.

لنقل إن النظام الملكي، وفق التقويم المفرط بالتفاؤل، لم يمتلك المقدرة

طرابلس - يتوجس المراقبون من بعض ما يدور في أروقة حكومة الوفاق والغرب الليبي، رغم استمرار الهدوء العسكري والتقدم السياسي نحو انتخابات محلية مقررة في ديسمبر المقبل، ومع قرب اختيار سلطة تنفيذية جديدة وموحدة مؤقتة تشرف عليها، مكونة من رئيس مجلس رئاسي ونائبين، مع رئيس حكومة مستقل.

ويظهر ذلك في ما يبدو أنه صراع قائم بين شخصيات سياسية كانت متحالفة أيام الحرب على طرابلس، أبرزها ما يجري في العلن والخفاء بين

رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج ووزير داخلية فتح باشاغا، منذ إحالة السراج باشاغا للتحقيق على خلفية رفض الأخير طريقة تعامل كاتب سلطة مع مظاهرات خرجت



وسط طرابلس نهاية أغسطس الماضي، ويقول المحلل السياسي والأستاذ بجامعة طرابلس فرج دربور إنه منذ ذلك اليوم أدرك السراج أنه في خطر. ويفضل دربور الأمر قائلا "عندما استدعي باشاغا للتحقيق أحضر معه رتلا من نحو 500 ألية، في تحد صارخ بجاهزية تلك القوة للتدخل في حال عزله، وبالتالي تمت التسوية وأعيد إلى منصبه".

وكان السراج قد أعلن في منتصف سبتمبر الماضي عن رغبته في تسليم السلطة نهاية أكتوبر الماضي، كتاريخ لانهاء لجنة الحوار من عملها واختيار مجلس رئاسي جديد ورئيس للوزراء، ولكن عند حلول الموعد وتباطؤ الحوار تراجع عن استقالته، ليصدر قرارا في 20 من ديسمبر الماضي بتحويل تبعية جهاز الردع "أحد أقوى الأجهزة الأمنية في طرابلس" من وزارة الداخلية ليكون تابعاً له بشكل مباشر.

وسرع السراج من خطواته من خلال إصدار قرار آخر الأسبوع الماضي، باستحداث جهاز أمني هو "جهاز دعم الاستقرار" بصلاحيات واسعة، وكلف عبدالغني الكلي أحد قادة الكتائب في طرابلس برئاسة الجهاز مع

ثلاثة نواب له، كلهم من المنطقة الغربية، ومن غير الموالين لباشاغا. ويقول الحقوقي والمحلل السياسي أحمد الزوياتي، إن إنشاء الجهاز مناورا من السراج لتفويض العمل السياسي الذي تقوده البعثة الأممية، ونمسة تسريبات بأنه يحاول تثبيت السلطة الموجودة حاليا لتقود المرحلة التمهيدية حتى موعد الانتخابات، وبالتالي فقد حاول أن يجمع من حوله وأن يخلق نفوذا لنفسه على المستوى السياسي والعسكري، ويضغط بها في اتجاه عمل البعثة لكي يكون الخيار المحتمل والأرجح لديها للاستمرار في السلطة. ويخالف دربور هذا الرأي، ويقول السراج في قراره، ورأى في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أنها "ردة فعل ناتجة عن مخاوف من عدم انضباط وزير الداخلية وتنسيقه مع الخارج، مما دفع السراج لمحاولة خلق قوة أخرى موازية تتعبه مباشرة وعززها بإنشاء جهاز دعم الاستقرار، من أجل خلق نوع من التوازن".

وأوضح أن باشاغا انسلخ عن مهمته كوزير داخلية، ولا يمكن القول إنه فشل، بل ربما كان أفضل من أدار الوزارة لكن طموحه غلب موقفه، فلقد صار يتنقل بين عدة دول منها مصر وفرنسا، مستخدما وظيفته في الدعاية لنفسه. وبينما يعتقد دربور أن هذا الأمر سيدفع منافسي باشاغا إلى اعتبار أي



أحمد الزوياتي
مناورات السراج هدفها خلق نفوذ لنفسه سياسيا وعسكريا

وليس ذلك فقط، بل أظهر أسلوبه في التعاطي مع الأزمة الليبية بعيدا عن الحدة والعدائية، مما سمح له أن يكون الشخصية الأنسب لمنصب رئاسة الوزراء لدى الدول الكبرى والمعنية بالمف الليبي وخاصة فرنسا ومصر، بالإضافة إلى الدول الحليفة التي أبدته في الكثير من الحالات، فقد كان له دور بارز في صد العدوان على طرابلس، وهذا منح صفة "رجل الحرب والسلام" بشكل أقتع الكثيرين في الخارج.